

تحويلات المهاجرين كبديل استراتيجي للتمويل المستدام للمشاريع الاستثمارية في الدول العربية

زيان موسى مسعود
معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
المركز الجامعي تيسمسيلت

الملخص

تعتبر الدول النامية وبما فيها العربية دول تابعة للدول المتقدمة في كل المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية... الخ، وما يؤثر عليها بصفة مباشرة هو تبعيتها الاقتصادية حيث أن أي تغير أو طارئ يحدث في الاقتصاد العالمي يؤثر بدوره على اقتصاديات هذه الدول.

كما تعتبر الدول النامية بلدان فقيرة جدا من حيث تنوع مصادر التمويل، بالإضافة إلى حجم الأموال التي تتوفر عليها، وهي بذلك تفتقر للموارد الحقيقية اللازمة لتكوين رؤوس الأموال ويعتبر هذا من بين أهم الأسباب التي تقف كحاجز أمام عملية إقامة المشاريع الاستثمارية، فنمو اقتصاد بلد ما مرتبط بعاملين اثنين حجم الاستثمارات المنتجة المقامة وبحجم ومصدر تمويل هذه المشاريع.

وعند قيامنا بالبحث عن مصادر التمويل الخارجية للدول العربية وجدناها تتشكل من الاستثمار الأجنبي بنوعيه، المساعدات التنموية، الإعانات والمنح المقدمة من طرف الدول الكبرى وكذا الدول العربية وعلى رأسها السعودية والإمارات العربية، وهي تمثل جزء قليل من الأموال التي تلزم لإقامة المشاريع المسطرة ضمن الخطط التنموية الموضوعة، وهذا ما أدى بالدول العربية إلى البحث عن مصادر تمويل أخرى أكثر أمانا وضمانا وقد ظهر في الآونة الأخيرة مورد لم يحظى بالاهتمام من قبلها ألا وهو تحويلات المهاجرين المستقبلية.

الكلمات المفتاحية: مصادر التمويل الدولية، تحويلات المهاجرين، التحويلات الرسمية.

Abstract:

The developing countries, including Arab countries belonging to the developed countries in all fields of economic, social, political, etc., and what affects them directly is economic dependence as any change or an emergency happens in the global economy in turn affects the economies of these countries.

It is also developing nations poor countries very terms of the diversity of funding sources, in addition to the amount of money that is available on them, and thus lacks the real resources necessary for the formation of capital and this is among the most important reasons that stand as a barrier to the establishment of investment projects, growth of a country's economy is linked totwo factors built-producing investments and the size and source of funding for these projects.

When we look for external sources of funding for the Arab States and we found made up of foreign investment both types, development aid, subsidies and grants from the party big countries as well as Arab states, led by Saudi Arabia and the UAE, which represents a fraction of the money required for the establishment of projects ruler within development plans in place, and this is what led the Arab countries to search for other sources of funding safer and guarantee has emerged in recent supplier did not receive attention before, namely receiving remittances.

Key words: international funding sources, migrant remittances, official transfers.

مقدمة:

تعتبر الدول النامية وبما فيها العربية دول تابعة للدول المتقدمة في كل المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية... الخ، وما يؤثر عليها بصفة مباشرة هو تبعيتها الاقتصادية حيث أن أي تغير أو طارئ يحدث في الاقتصاد العالمي يؤثر بدوره على اقتصاديات هذه الدول.

كما تعتبر الدول النامية بلدان فقيرة جدا من حيث تنوع مصادر التمويل، بالإضافة إلى حجم الأموال التي تتوفر عليها، وهي بذلك تفتقر للموارد الحقيقية اللازمة لتكوين رؤوس الأموال ويعتبر هذا من بين أهم الأسباب التي تقف كحاجز أمام عملية إقامة المشاريع الاستثمارية، فنمو اقتصاد بلد ما مرتبط

بعاملين اثنين حجم الاستثمارات المنتجة المقامة وبحجم ومصدر تمويل هذه المشاريع.

وعند قيامنا بالبحث عن مصادر التمويل الخارجية للدول العربية وجدناها تتشكل من الاستثمار الأجنبي بنوعيه، المساعدات التنموية، الإعانات والمنح المقدمة من طرف الدول الكبرى وكذا الدول العربية وعلى رأسها السعودية والإمارات العربية، وهي تمثل جزء قليل من الأموال التي تلزم لإقامة المشاريع المسطرة ضمن الخطط التنموية الموضوعة، وهذا ما أدى بالدول العربية إلى البحث عن مصادر تمويل أخرى أكثر أماناً وضماناً كتحويلات المهاجرين المستقبلية.

الإشكالية:

على ضوء ما تقدم يمكن صياغة السؤال الرئيسي على النحو التالي: إلى أي مدى يمكن اعتبار تحويلات المهاجرين المستقبلية كبديل استراتيجي للتمويل المستدام في الدول العربية؟ .

وتستند فرضية البحث إلى محاولة البحث عن مصدر تمويل دائم ومتجدد لتمويل المشاريع التنموية المسطرة في الدول العربية، والذي لا يتأثر بالظروف الاقتصادية السائدة في العالم، ولا يعتمد على الدول الأخرى وخاصة الدول المتقدمة منها على غرار عدم توفر هذا المصدر بدا الاهتمام بتحويلات المهاجرين المستقبلية وقد اكتسب أهمية خاصة بعدما اثبت عدم تأثره بالأوضاع الاقتصادية التي يعيشها العالم خاصة في فترة الأزمات كأزمة 2008.

أهداف البحث:

نطمح من خلال هذه الورقة البحثية:
-إلقاء الضوء على مدى خطورة عدم قدرة الدول على تمويل مشاريعها الاستثمارية وخاصة تلك المتعلقة بقطاعها الحيوية والتي تعاني من نقص فادح في تلبية الاحتياجات التي تتزايد من حين إلى آخر.
-معرفة مدى نجاعة تحويلات المهاجرين المستقبلية في توفير السيولة اللازمة لتمويل المشاريع الاستثمارية التنموية.
-إمكانية إقامة استثمارات منتجة باعتماد تحويلات المهاجرين كمصدر للتمويل في الدول العربية.

المنهج المتبع:

أما فيما يخص المنهج فقد اتبعنا المنهج الاستنباطي باستخدام أداة الوصف مع تحليل بعض المعلومات والبيانات من أجل الوصول إلى النتائج المرجوة من هذه الورقة البحثية.

أقسام الدراسة:

من أجل الإلمام بكافة الجوانب التي يرتبط بها هذا الموضوع قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة محاور، حيث تناولنا في المحور الأول مدخل إلى تحويلات المهاجرين من خلال تعريف هذا المصطلح وذكر أهم أنواعه ، أما المحور الثاني فتطرقنا إلى تحويلات المهاجرين كمصدر من مصادر التمويل الخارجي في الدول العربية بالإضافة إلى أهم مصادر التمويل الخارجي المعتمدة من قبل الدول العربية ثم التطرق إلى تحويلات المهاجرين كمصدر من مصادر التمويل ، وقد خصصنا المحور الثالث لتبيين دور التحويلات المهاجرين في تمويل الاستثمارات في اليمن ولبنان والمغرب من خلال ثم ذكر بعض الانجازات في هذا الخصوص.

المحور الأول: مدخل إلى تحويلات المهاجرين.

أولاً: تعريف تحويلات المهاجرين.

تختلف تحويلات المهاجرين من حيث إعطاء مفهوم محدد لها ، وذلك راجع لاختلاف وجهات نظر المحققين لمفهومها، وسنحاول من خلال هذا العنصر التطرق لأهم التعاريف المقدمة، ونذكر منها:

*- هي تحويلات يجريها النازحون الموظفون أو الذين ينوون البقاء موظفين لأكثر من عام في اقتصاد آخر يقيمون فيه. ⁽¹⁾

*- تعرف تحويلات العاملين وفق دليل ميزان المدفوعات (الطبعة الخامسة) لصندوق النقد الدولي على أساس أنها تحويلات جارية خاصة تضم السلع والأصول المالية من مهاجرين أو عاملين مقيمين خارج الدولة لفترة سنة أو أكثر لأشخاص (عادة أفراد أسرهم) في دولهم الأصل. ⁽²⁾

*- والتحويلات يعرفها البنك الدولي بأنها حاصل جمع تحويلات العمال، وتعويضات العاملين، تحويلات المغتربين والمهاجرين في الخارج. ⁽³⁾

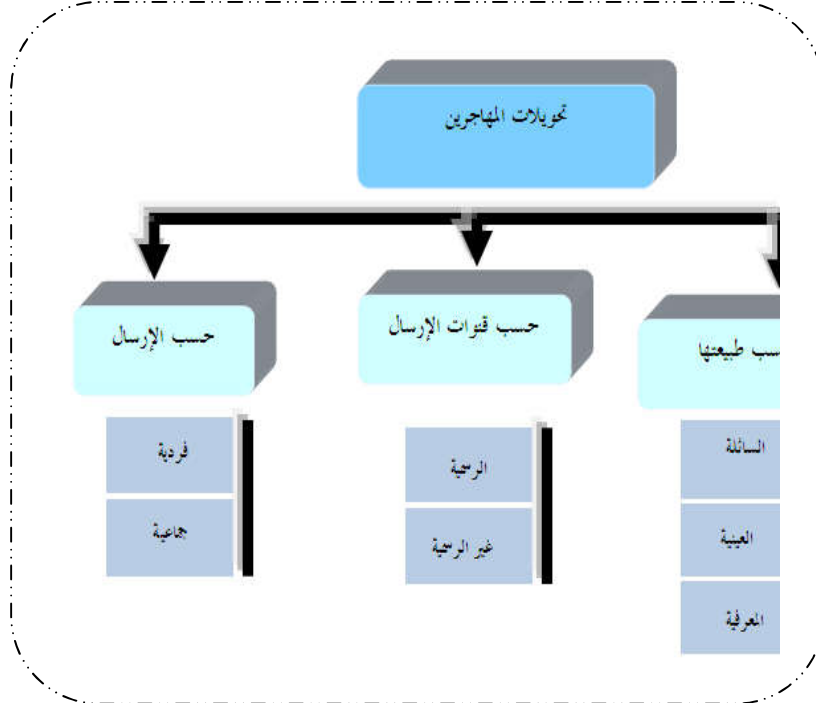
*- تعرف تحويلات العاملين (المهاجرين) في الخارج "Workers Remittances" بأنها ذلك الجزء من دخول العاملين من أبناء الوطن في الخارج غير المنفق والمحول

إلى موطنهم الأصلي، فهي تمثل جزء مهما جدا من الاستثمار البشري العامل في الخارج، وهي المنفعة الرئيسة المباشرة لهجرة القوى العاملة.⁽⁴⁾ من خلال التعاريف المستعرضة يمكننا القول أن تحويلات المهاجرين هي عبارة عن مجموع التدفقات سواء كانت مالية أو عينية التي يجريها المهاجر من دول المقصد إلى دول الأصل وفق قنوات التحويل سواء كانت رسمية أو غير رسمية، وهي حاصل جمع تحويلات العمال وتعويضات العاملين، وتحويلات المغتربين والمهاجرين في الخارج.

ثانياً: أنواع تحويلات المهاجرين.

كما قلنا فإن تحويلات المهاجرين تعرف التحويلات بأنها الأموال التي يجري تحويلها من مكان إلى آخر بالرغم من أن هذا المصطلح عادة ما يشير إلى التدفقات النقدية حتى إذا ما كانت التحويلات عينية، وإن تحويلات المهاجرين تتمثل في التدفقات التالية:

الشكل رقم (01): أهم تصنيفات تحويلات المهاجرين.



المصدر: من إعداد الباحثين.

من خلال الشكل نجد أن تحويلات المهاجرين تأخذ عدة أشكال وذلك حسب المعيار المعتمد في التصنيف، نجد المعايير التالية:

حسب معيار نوعية تحويلات المهاجرين: نجد أنها تتمثل

في: **التدفقات السائلة** وهي الأموال التي يرسلها المهاجر إلى ذويه وأفراد عائلته في الدولة الأصل، بالإضافة إلى **التدفقات العينية** والتي تشمل السلع المستوردة التي يتم إرسالها إلى دولة الأصل والممولة من خلال استخدام تحويلات المهاجرين، وتأخذ العديد من الأشكال كالأجهزة الإلكترونية، الملابس، قطع الغيار، الهدايا، الأجهزة المنزلية... الخ، كما نجد نوعاً آخر وهو **التحويلات المعرفية** والتي تتمثل في المعارف والكفاءات التي اكتسبها المهاجرون في دول الاستقبال والتي يمكن تحويلها إلى البلد الأم لتوظيفها في أنشطة اقتصادية تدعم عملية التنمية في هذه الدول.

حسب قنوات الإرسال: ونقصد بقنوات الإرسال المسار الذي تتبعه الأموال من يد المهاجر في دول المقصد حتى الوصول إلى من يستقبلهم في الدول الأصل، وتتمثل أهم أنواع التحويلات وفق هذا المعيار في **التحويلات الرسمية** وهي التحويلات التي ترسل من قبل المهاجرين عن طريق القنوات الرسمية والتي تتمثل في البنوك، مكاتب البريد، مكاتب الصرافة، شركات تحويل الأموال، كما نجد **تحويلات غير الرسمية وهي التحويلات** التي تسلك في انتقالها إلى الدولة الأصل الطرق غير الرسمية المذكورة سابقاً.

حسب الإرسال: ونجد من خلال هذا المعيار نوعين من التحويلات وتشمل **التحويلات الفردية** والتي يتم إرسالها بصفة فردية وهي تمثل الجزء الأكبر من التحويلات المرسل. إضافة إلى **التحويلات الجماعية** والتي يتم إرسالها عن طريق مجموعات العاملين من خلال الجمعيات المنضمين إليها وهي تمثل جزء بسيط من التحويلات المرسل.

المحور الثاني: تحويلات المهاجرين كمصدر من مصادر

التمويل الخارجي في الدول العربية.

أولاً: مصادر التمويل الخارجي في الدول العربية.

شهدت الدول العربية، في السنوات القليلة الماضية، تقدماً ملحوظاً في

مستويات التنمية الاقتصادية، وارتفع الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001-

2007 من 663 مليار دولار ليصل إلى 1557 مليار دولار. وقد بلغ النمو الاقتصادي بالمنطقة العربية 5.8 في المائة وفق التقديرات الدولية لعام 2007، وتشير التوقعات إلى استمرار النمو خلال عام 2008 ليصل إلى 6.1 في المائة.⁽⁵⁾ ويمثل التمويل أهم المشاكل التي تواجه الدول العربية، والتي تتمثل في:

أولاً: مساعدات التنمية للدول العربية: تعتبر مساعدات التنمية الرسمية من أهم مصادر التمويل في العالم وهو كذلك بالنسبة للدول العربية، وتعتبر الدول المتقدمة من أكبر الدول المانحة لهذه المساعدات وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، ألمانيا، بريطانيا، والجدول الموالي يبين حجم المساعدات التي قدمتها هذه الدول في سنة 2009.

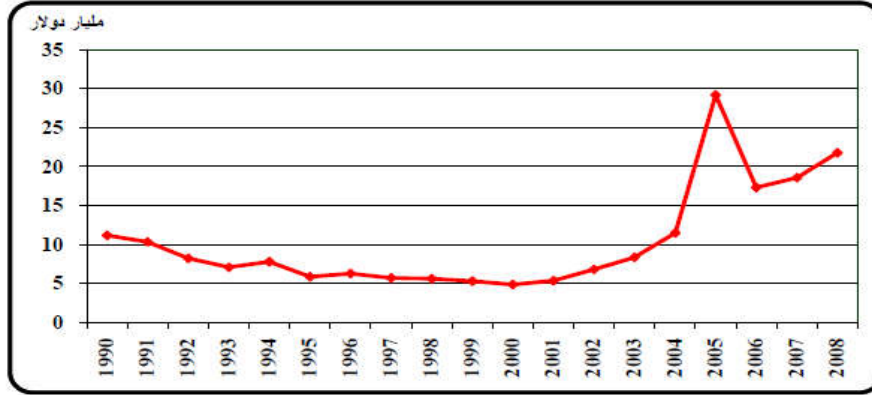
الجدول رقم (1): أكبر الدول المتقدمة المانحة للمساعدات الإنمائية في سنة 2009.

الدولة	صافي المساعدات (مليار دولار).
الولايات المتحدة الأمريكية	28.7
فرنسا	12.4
ألمانيا	11.9
بريطانيا	11.5
اليابان	9.4

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعلومات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

كما أن "البلدان العربية، وبشكل خاص بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تعتبر من أهم الدول المانحة لمساعدات التنمية الرسمية للدول العربية الأخرى، حيث بلغت حصة البلدان العربية من إجمالي العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية الوطنية والإقليمية، لعام 2009، حوالي 3 بليون دولار، تليها حصة البلدان الآسيوية 1.2 بليون، ثم حصة البلدان الأفريقية 9180 مليون. أما بالنسبة للمساعدات الإنمائية التي تحصلت عليها الدول العربية فالشكل الموالي يبين تطورها من سنة 1990-2008.

الشكل رقم (02): إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية للدول العربية من جميع المصادر خلال الفترة 1990-2008.



إن "مجموع مساعدات التنمية الرسمية المقدمة للبلدان النامية، من جميع المصادر، بلغ نحو 128.6 بليون دولار أميركي (صافي السحب) في العام 2008، بعد أن كان في حدود 50.3 بليون عام 2000، وبلغت حصة البلدان العربية منها 21.7 بليون لعام 2008، و48 بليون عام 2000، أي أن حصة البلدان العربية من مجموع هذه المساعدات كان في حدود 16% عام 2008، ونحو 9.6% عام 2000، وزيادة نسبية قدرها ضعف ونصف خلال ثماني سنوات. ⁽⁶⁾ والملحق رقم (01) يبين بالتفصيل قيمة المساعدات التي تحصلت عليها كل دولة عربية على حدى.

ثانياً: المؤسسات المالية وصناديق التنمية العربية والإقليمية: تعود بدايات ظهور الصناديق المالية والإئتمانية العربية والإقليمية إلى عام 1961 مع إنشاء الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية الذي باشر أعماله في عام 1962، وذلك بغرض تقديم المساعدات الإئتمانية للدول العربية وهو الأمر الذي توسع في عام 1974 ⁽⁷⁾، ويأتي في مقدمة الصناديق الإقليمية العربية، الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي، كما يأتي في نطاق المؤسسات التمويلية الإقليمية برنامج تمويل التجارة العربية، الذي أنشئ في عام 1989 بمبادرة من قبل صندوق النقد العربي، وأيضاً نجد المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا الذي أنشئ بهدف مساعدة الدول الإفريقية النامية غير العربية، أما المؤسسات والصناديق الإقليمية المملوكة لجهات عربية وغير عربية، فيأتي على رأسها البنك الإسلامي للتنمية الذي أنشئ في عام 1975 بمبادرة من الدول العربية ويستمد نحو 70 في المائة من موارده في الدول العربية، كما تجدر

الإشارة إلى صندوق الأوبك للتنمية الدولية الذي أنشئ في عام 1976 والذي يستمد قرابة ثلثي موارده من الدول العربية.

ثالثاً: الاستثمار الأجنبي المباشر: يمثل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر أهم عنصر من عناصر التمويل الخارجي للتنمية في الدول النامية وبما فيها الدول العربية ، ويعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه قيام شركة أو منشأة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات.⁽⁸⁾ والجدول الموالي يبين تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية خلال الفترة 2000-2010.

الجدول رقم (2): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية خلال الفترة 2000-2010 (مليون دولار).

السنة	00	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10
الدول العربية	2333	5944	4474	8617	23219	44103	61878	72368	211790	76221	66138

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير الاونكتاد لسنوات مختلفة.

وللاطلاع أكثر انظر المرجع رقم (02)
من خلال الجدول نلاحظ انه في سنة 2000 وصلت حصة الدول العربية من الاستثمارات ما قيمته 2333 مليون دولار أمريكي، أما في سنة 2004 فقد وصلت قيمتها إلى 46695 مليون دولار أمريكي، وقد واصل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية ارتفاعه خلال عام 2007 ليصل إلى رقم قياسي جديد قدره 72.4 مليار دولار، وبنسبة نمو قدرها 17 % مقارنة بسنة 2006. وإذا نظرنا إلى حصة الدول العربية من الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من التدفق العالمي نجد أن حصة الدول العربية انخفضت من 4.4% إلى 3.9%. كذلك انخفضت حصة الدول العربية كنسبة من إجمالي التدفقات الداخلة للدول النامية من 15% عام 2006 لتصبح 14.5% في نهاية سنة 2007.⁽⁹⁾ وأعلنت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات «ضمان» أنه في سنة 2009 تم استقطاب ما قيمته 86.3 مليار دولار وفقاً لبيانات 21 دولة

وقد تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى مجموعة الدول المتوافرة عنها البيانات لعام 2010 (18 دولة) بنحو 22 مليار دولار أو بمعدل 25.5%⁽¹⁰⁾ هذا بالإضافة إلى دور الاستثمار الأجنبي غير المباشر والمتمثل في المحافظ المالية حيث أن الدول العربية لا تمتلك في مجملها أسواق مالية أي بورصات لذلك قد يقل تأثير هذا المصدر الخارجي ولكن له أهمية كبيرة إن تم توفير كفاءة كافية في هذه الأسواق، انظر الملحق رقم (03).

ثانياً: تحويلات المهاجرين كمصدر من مصادر التمويل الخارجي في الدول العربية.

يساهم المهاجر بشكل كبير اليوم في تنمية الدول الأصل حيث أنه لا يساهم فقط بالتحويلات ولكن أيضاً بالخبرة التي اكتسبها والمعارف والاختراعات التي قام بإبداعها وكذا البدا في مشاريع تنموية وهذا لا يقتضي بالضرورة عودة المهاجر إلى دولته، فيصبح هذا الأخير جسراً بين دول الاستقبال ودول المهجر. لا يخفى على أحد أن عدداً من الدول تحولت تدريجياً إلى الاستفادة من التحويلات النقدية والعينية التي يرسلها المهاجرون إلى دولهم الأصل كواحدة من صور تمويل التنمية.⁽¹¹⁾ وتشكل الأموال التي يرسلها المهاجرون مكوناً مهماً في تمويل التنمية، أحياناً ما يتجاوز حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمساعدة الرسمية الموجهة لعملية التنمية، حيث وصل حجمها من 167 مليار دولار في عام 2005 إلى 36 مليار دولار عام 2008، فأثبتت أنها أكثر مرونة وصموداً أثناء الأزمة العالمية لسنة 2008 حيث انخفضت بنسبة لا تزيد عن 5.5% في عام 2009، ثم سجلت انتعاشاً سريعاً في عام 2010، وفي المقابل كان هناك انخفاض بنسبة 40% في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و 46% في تدفقات الديون الخاصة والاستثمار في رأس المال في عام 2009. كما أن تحويلات المهاجرين تمثل للكثير من الدول المصدر الأساسي للعمليات الأجنبية.⁽¹²⁾ ولقد عرفت تطوراً كبيراً في حجمها حيث وصلت قيمتها في سنة 2002 إلى 99 مليار دولار أمريكي، وقد تضاعفت ثلاث مرات في سنة 2008 لتصل إلى 308 مليار دولار، أما في سنة 2010 فقد وصلت إلى 440 مليار دولار⁽¹³⁾ الأمر الذي جعلها تحظى باهتمام خاص من قبل الحكومات والمؤسسات المالية الدولية التي بدأت في وضع اقتراحات وحلول تهدف إلى توجيه تلك التحويلات المالية لتمويل الاقتصاد والاستثمار في دول الأصل،⁽¹⁴⁾ حيث

تستطيع تحويلات المهاجرين التغلب على نقص العملة الأجنبية وعلى عجز ميزان المدفوعات وهو ما يعد أنشإ إيجابيا. والجدول الموالي يبين تطور تحويلات المهاجرين المستقبلية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

الجدول رقم (3): تحويلات المهاجرين المستقبلية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة 2000-2010. (مليار دولار أمريكي).

السنة	00	04	05	06	07	08	09	10
التحويلات الداخلة إلى الدول العربية.	13.1	23.2	25.1	26.5	32.1	35.9	33.7	35.5

المصدر: البنك الدولي.

من خلال الجدول نلاحظ تزايد في قيمة تحويلات المهاجرين المستقبلية من قبل الدول العربية في سنة 2000 كانت 13.1 مليار دولار أمريكي، وقد وصلت إلى أقصى قيمة لها في سنة 2008 حيث وصلت إلى ما قيمته 35.9 مليار دولار أمريكي وبعدها انخفضت وذلك نتيجة لانعكاسات الأزمة المالية العالمية على العمالة المهاجرة حيث فقد الكثير منهم عمله، في حين أن بعضهم عاد إلى وطنه، ومن جهة أخرى كان للركود الاقتصادي ونقص السيولة في المصارف والمؤسسات المالية الأثير الأكبر في ذلك.

من خلال الملحق رقم (04) نلاحظ أنه في سنة 2010 واحتلت لبنان المركز الأول في القائمة حيث وصلت قيمة التحويلات المسجلة التي أرسلها المهاجرون اللبنانيون إلى بلادهم (2.8 مليار دولار)، تلتها مصر (7.7 مليار)، والمغرب (4.6 مليار)، والأردن (8.3 مليار)، الجزائر (0.2 مليار)، وتونس (0.2 مليار)، اليمن (5.1 مليار)، سوريا (4.1 مليار)، والصفة الغربية وغزة (3.1 مليار).

المحور الثالث: دور التحويلات المهاجرين في تمويل الاستثمارات في اليمن ولبنان والمغرب.

ومن بين أهم الصور التي يجب أن تسلكها تحويلات المهاجرين للمساهمة في التنمية نجد الاستثمارات التي يقوم بها المهاجرين، حيث يتم اختيار المهاجر للقطاع المناسب وفق معايير أهمها: المردودية، والمعرفة بالقطاع المستثمر فيه،

والأمان، وهكذا تكون القطاعات المستثمر فيها قطاعات ذات مخاطر محدودة وذات مردودية سريعة (تجارة، عقارات، خدمات، إلخ). بالإضافة إلى أن القرار الاستثماري الذي يقدم عليه المهاجر تتحكم فيه عدة عوامل تتعلق بالبلد الأصل فعدم توفر المناخ المناسب يؤدي إلى عزوفه عن الاستثمار في هذا البلد فقد يستثمر في الدولة المستقبلية له، وبذلك يفوت فرصة ثمينة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في دولته الأصل ، ومن خلال هذا المحور سنقوم بالتطرق إلى الاستثمارات التي قام بها المهاجرون اليمنيون واللبنانيون والمغربيون في دولتهم الأصل.

أولاً: تصورات تحويلات المهاجرين في اليمن، لبنان، المغرب.

إن تدفق تحويلات المهاجرين إلى الدول محل الدراسة لم ينقطع في أي سنة من السنوات وهذا ما يجعلها مصدراً متجدداً ويجب الوقوف على حجمه وتطوره وهذا ما سنحاول الوقوف عليه في هذا العنصر.

ونظراً لأهمية هذه التحويلات سنحاول تتبع تطورها خلال الفترة 2010-2000 والجدول الموالي يبين ذلك

الجدول رقم (4): تحويلات المهاجرين المستقبلية في الدول المختارة خلال الفترة 2010-2000 (بملايين الدولار)

الدولة/السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
لبنان	1582	2307	2544	4743	5591	4924	5202	5769	7180	7000	8000
المغرب	2161	3261	2877	3614	4221	4590	5451	6730	6895	6271	6447
اليمن	1288	1295	1940	1270	1283	1283	1283	1322	1400	1300	1500

Source: World Bank, Source: World Bank staff estimates based on the International Monetary Fund's Balance of Payments Statistics Yearbook 2008.

البنك الدولي، كتاب حقائق عن الهجرة والتحويلات ، الإصدار الثاني، 2011. على الموقع:

www.worldbank.org/prospects/immigrationandremittances.

نلاحظ من خلال الجدول أن حجم هذه التحويلات في تزايد

مستمر حيث كانت في سنة 2000 في المغرب 2161 مليون دولار، اليمن

1288 مليون دولار، لبنان 1582 مليون دولار، واستمرت في الارتفاع حتى

سنة 2008 حيث انخفضت بسبب الأزمة العالمية لسنة 2009 حيث

وصلت إلى 6271 مليون دولار في المغرب و 130 مليون دولار في اليمن،

7000 مليون دولار في لبنان، وبعدها ارتفعت من جديد بسبب تعافي

الاقتصاد العالمي من الأزمة واستعاداته نشاطه من جديد فوصلت في سنة 2010 الى 6447 مليون دولار أمريكي في المغرب، و1500 مليون دولار في اليمن، 8000 مليون دولار في لبنان.

ثانياً: الاستثمارات الممولة بتحويلات المهاجرين في اليمن، لبنان والمغرب.

يعتبر السلوك الاستثماري للمهاجرين من أهم القرارات والأعمال التي يقومون بها، حيث يتمثل في نقل جزء من رؤوس أموالهم إلى الداخل لإقامة المشاريع الاستثمارية في مختلف المجالات وسنحاول في هذا الجزء تسليط الضوء على أهم الاستثمارات التي قام بها المهاجرون اليمنيون واللبنانيون والمغربيون في بلدانهم الأم وخارجها.

أ- الاستثمارات في اليمن:

تعتبر اليمن من بين أكثر الدول اهتماماً بمهاجريها، حيث تبقى علاقته ببلده الأم حتى بعد مهاجرته، بالإضافة إلى التسهيلات التي تقدمها الحكومة اليمنية لهم، وهذا كله كان له الأثر الكبير على تدفق التحويلات التي يرسلونها، وقد انعكس ذلك الاقتصاد اليمني من خلال قيامهم بمشاريع استثمارية منتجة ، ومن أمثلة هذه المشاريع الاستثمارية نجد الاستثمارات المنجزة في محافظة عدن بالإضافة إلى المنطقة الحرة و فيما يلي نوضح نوعية هذه المشاريع وحجمها وتكلفتها.⁽¹⁵⁾

الجدول رقم (5): المشاريع الاستثمارية التي أقامها المهاجرون في محافظة عدن (اليمن) بالآلاف ريال.

نوع المشروع	عدد المشاريع	تكلفة المشروع
3.850.386	38	مشروعات سياحية
473.630	7	مشروعات صحية
8.947.115	29	مشروعات صناعية
294.510	7	مشروعات خدمية
230.000	1	مشروعات سكنية
30.000	1	مشروعات تعليمية
13825641	83	الإجمالي

المصدر: هذه البيانات ما تم تسجيله عبر القنوات الرسمية في محافظة عدن والممثلة في الهيئة العامة للاستثمار بناءً على ماجاء بمذكرة الهيئة ذات المرجع 2007/93/7/1/10 وتاريخ 2007/9/4.

من خلال الجدول نلاحظ أن المشروعات التي أقامها المهاجرون اليمنيون تركز على قطاع السياحة بـ 38 مشروع، يليها قطاع الصناعة بـ 29 مشروع، ويليهما القطاعات الأخرى بنسب اقل كقطاع الصحة، والخدمات.... الخ، وهذا ما يدل على مدى اهتمام المهاجرين بتنمية بلدهم الأصلي رغم اغترابهم وعيشهم في دول أخرى، كما أن المشروعات التي أقامها المهاجرين متنوعة مما سيساهم في تنوع مصادر الدخل الوطني.

وبحسب إفادة المدير العام للهيئة العامة للاستثمار فان حجم استثمارات المهاجرين بعدن شكل حوالي 60 % من إجمالي الاستثمارات المتاحة في عدن، والجدول الموالي يبين المشاريع الاستثمارية التي أقامها المهاجرون اليمنيون في المنطقة الحرة بعدن.

جدول رقم (6): المشاريع الاستثمارية التي أقامها المهاجرون في المنطقة الحرة بعدن (المبالغ بالدولار).

نوع المشروع	عدد المشاريع	تكلفة المشاريع
234.145.000	13	مشروعات صناعية
750.000	2	مشروعات تجارية
17.500.000	1	مشروعات سياحية
252.395.000	16	الإجمالي

المصدر: معطيات من المختصين في الجانب الاستثماري داخل الهيئة العامة للمنطقة الحرة عدن ومذكرة الهيئة ذات المرجع: م ح/ع/1/18/2007م وتاريخ 2007/9/3 م تمثل هذه المشاريع 37% من إجمالي المشاريع المقامة داخل المنطقة الحرة بعدن كما إن هناك طلبات من المهاجرين لإقامة مشاريع مختلفة سياحية، صناعية، خدمية، سكنية، لدى الهيئة لم يتم البت فيها. أما عن عدد المشاريع التابعة للمهاجرين اليمنيين يصل عددها إلى أكثر من 213 مشروعا استثماريا في 6 محافظات هي (عدن والحديدة وتعز وأب وشبوه وحضرموت) بكلفة أكثر من 70 مليار ريال ، وهذا في سنة 2009، إضافة إلى المشاريع العملاقة الموجودة في أمانة العاصمة صنعاء، كما أن استثمارات المهاجرين اليمنيين في الداخل تشكل فيه 70 % من إجمالي الاستثمارات الموجودة

داخل البلد كما أكد وزير شؤون المغتربين احمد مساعد حسين، إن استثمارات المهاجرين اليمنيين تتجاوز 322 مليار ريال، في أكثر من 713 مشروعا استثماريا، بمختلف المحافظات.

ب- الاستثمارات في لبنان

تختلف المجالات التي يستثمر فيها المهاجرون اللبنانيون عن المهاجرين اليمنيين، حيث نجد غالبية الاستثمارات اللبنانية تكون في شركات صغيرة، مما يجعل المهاجر ينتقل من مركز الأجير إلى مركز أعلى كعامل مستقل أو مقاول صغير، وتكثر هذه الحالة في مجال البناء، والنقل، والبيع... الخ.

فلقد أنشأ المهاجرون اللبنانيون شركات متوسطة الحجم، وقد بينت دراسة ميدانية أجريت مع مهاجرين لبنانيين تبين أن ثلثي المهاجرين أنشأوا شركات، والجدول الموالي يبين أهم المقاولون المغتربون اللبنانيون في قطاع أشغال البناء والإشغال العامة والنشاطات الهندسية من سنة 1970 و2010.

الجدول رقم (7): أهم المقاولون المغتربون اللبنانيون في قطاع أشغال البناء والإشغال العامة والنشاطات الهندسية (1970-2010).

اسم الشخص أو الشركة	المنطقة التي يتم النشاط فيها في الخارج	النشاط الذي ينفذ في لبنان
رفيق الحريري	فرنسا، السعودية، الو.م.أ، إفريقيا، أمريكا اللاتينية، آسيا.	البناء والإشغال العامة، المصارف، الصناعة، النشاطات المالية والزراعية والتأمين والمواصلات والخدمات العامة والهندسة، والإعلام، والتعليم، والتطوير العقاري.
نعمة طعمة (شركة المبان).	السعودية.	أشغال عامة، القطاع السياحي والخدمات العامة.
حسين واهد طعان وأديب البساط	ساحل العاج، الأردن.	البناء.
عبد الله الزاخم، جورج الزاخم	الخليج، ليبيا، إفريقيا	أشغال عامة ومصرف.
نسب لحد، سمير لحد	سوريا، الخليج العربي، فرنسا، المملكة المتحدة.	أشغال الميكانيك والكهرباء والهندسة الصناعية.
ميرزا البستاني	إفريقيا، الخليج، باكستان	البناء، والسياحة، والمصارف.
ميشال المر	إفريقيا الوسطى	البناء الأشغال العامة القطاع السياحي والتطوير العقاري
الياس فرح	السعودية	البناء
محمد يوسف بيضوي	سوريا، قطر، ال.م.أ، إسبانيا، السعودية	البناء والتجارة والتطوير العقاري.
احمد حبوس	سوريا، الخليج، السعودية، كندا	البناء، إمدادات المياه، الخدمات العامة.
صلاح الحركة	السعودية	البناء
جهاد الصمد المتحدة	الإمارات العربية	البناء
فريد مكارى	السعودية	البناء
إميل نوفل	الكويت	البناء
نجيب ميقاتي	السعودية، إفريقيا	الاتصالات، البناء، الخدمات العامة
شيبان ثابت	السنغال وغرب إفريقيا	البناء، السياحة والأشغال العامة

المصدر: بطرس لبكي، الهجرة كحد للاقتصاد اللبناني: الجذور التاريخية، الوضع الراهن، أفق المستقبل، مجلة الدفاع الوطني، ص 35-36.

من خلال قراءتنا للجدول أعلاه نلاحظ انه يعمل 80% من هؤلاء المقاولين في البلدان العربية المصدرة للنفط وقد استثمر معظمهم في البناء والأشغال العامة في لبنان وخصوصا خلال التسعينات، وذلك في إطار عملية إعادة الاعمار التي بدأت بعد سنة 1990 وتستمر حتى الآن لكن مع التركيز على عمليات البناء في القطاع الخاص في أواخر التسعينات. وقد تسارعت وتيرة ذلك في عام 2005 مع ارتفاع مداخيل الدول العربية النفطية وخاصة منذ 2008 مع الأزمة الاقتصادية العالمية التي دفعت بالعديد من اللبنانيين المهاجرين أصحاب الأموال المودعة في الغرب إلى توجيهها نحو لبنان للتوظيف في القطاع العقاري أساسا.

أما في القطاع المصرفي والمالي، فإن الاستثمارات في رؤوس أموال المهاجرين هي أيضا ضخمة حيث أننا نجد ها مستثمرة في اثنين وأربعين مصرف من أصل 86 مصرف يعمل في لبنان.⁽¹⁶⁾ والجدول الموالي يبين أهمها:

الجدول رقم (8): أهم المصارف حيث يستثمر رأسمال المهاجرين اللبنانيين (1970-2010).

اسم المصرف	المستثمرون	بلد الاغتراب
بنك البركة	روبير معوض	السعودية
بنك المتحد للأعمال	رفيق الحريري	السعودية
البنك اللبناني-السعودي	رفيق الحريري	السعودية
بنك عودة الاستثمار	جوزيف سليم حبيس	تجيريا
بنك المدينة	عدنان ابو عياش	السعودية
بنك عودة	ال بولس	تجيريا
بنك البحر المتوسط	رفيق الحريري	السعودية وفرنسا
بنك فرعون وشيحا	بيار ضومط	غرب إفريقيا وكندا
فيديرال بنك اللبناني	ميشال صعب	غرب إفريقيا
انتركونتيننتال	جوزيف صعب	غرب إفريقيا
البنك اللبناني الكندي	مكارم مكاري وجوزيف ابو جودة	السعودية
البنك اللبناني السويسري	طنال صباح، اويس ابو حبيب	السعودية

المصدر: بطرس لبكي، مرجع سبق ذكره، ص 36.

لقد كانت الصناعة ولا زالت مجالا هاما لاستثمار رؤوس أموال المهاجرين، وحسب بحث أكاديمي اجري عن 35 شركة صناعية أنشأها مهاجرون لبنانيون في وطنهم الأم، أسفر عن المعلومات التفصيلية المبينة في الملحق رقم (05).

وفي الأخير يمكننا القول أن هذه هي أهم القطاعات، وربما القطاعات الأساسية التي استثمر فيها المهاجرون اللبنانيون في بلدهم الأم بالإضافة إلى أن هناك

قطاعات أخرى استثمروا فيها كالزراعة والسياحة، التأمين، النقل، والتجارة الداخلية والخارجية، والكهرباء وأعمال المياه،... الخ.

ج- المغرب.

وإن من الموارد البشرية المغربية المهمة والمساهمة بشكل كبير وملحوظ في التنمية هي تلك الموارد المهاجرة، غير أنه مازالت لم ترتقي هذه المساهمة إلى المستوى المطلوب، خصوصا في ما يتعلق باستثماراتها الإنتاجية، وسنركز في هذا العنصر على التجربة التي قامت بها جمعية الهجرة والتنمية في المغرب، بالإضافة إلى استثمارات المهاجرين في الجهة الشرقية من المغرب.

*- تجربة جمعية الهجرة والتنمية في المغرب:

تعتبر تجربة جمعية الهجرة والتنمية في المغرب تجربة رائدة، فقد نجحت في تفعيل دور المهاجرين، من خلال القيام بعدة استثمارات منتجة في عدة قرى مغربية، من خلال تجميع أموال المهاجرين وخاصة تلك التي ترسل بصفة جماعية والجدول الموالي يبين المشاريع المنجزة.

الجدول رقم (9): المشروعات التي أنجزتها منظمة الهجرة والتنمية بالمغرب. (مليون دولار)

مجالات المستثمر فيها	عدد القرى المنتفعة منها	عدد المنتفعين	قيمة المشروع
ماء صالح للشرب	55	26.188	5.384.194
الكهرباء	103	35.731	19.913.500
التعليم	52	1.425	6.130.140
الصحة	164	40.623	624.000
ورشات	50	552	3.375.694
طرق	255	70.000	3.630
نشاطات اقتصادية	-----	-----	12.474.000

المصدر: تقرير جمعية الهجرة والتنمية سنة 2009.

من خلال الجدول نلاحظ أن المشروعات المنجزة في مجملها تعود بالمنفعة العامة على سكان القرية أو الجهة المنجزة فيها، كما أنها تتنوع حيث نجد منها ما يتعلق بالحياة اليومية للسكان في الدولة الأصل ومثال ذلك المشروعات الخاصة بالمياه الصالحة للشرب والكهرباء، بالإضافة إلى الصحة، كما أنها قد أسهمت في

رفع المستوى التعليمي للمواطنين حيث استفادت من المشاريع المنجزة 52 قرية، بالإضافة إلى قيامها بنشاطات اقتصادية مختلفة حيث وصلت قيمة المشروع إلى 12.474.000 مليون دولار.

*- استثمارات المهاجرين في الجهة الشرقية.

وتعتبر الجهة الشرقية أكثر المناطق المغربية المعروفة بكثرة مهاجريها، كما أنها من بين أهم وأكثر المناطق المغربية استفادة من التحويلات المالية للمهاجرين. لقد أنشأت الجهة الشرقية بموجب مرسوم 16 يونيو 1971.⁽¹⁷⁾

لقد تمكنت الجهة الشرقية خلال الفترة ما بين 2003 و 2009 من استقطاب استثمارات تجاوز حجمها 46,8 مليار درهم، ويتصدر القطاع السياحي قائمة القطاعات الاقتصادية لهذه الاستثمارات بما نسبته 67% من هذه الاستثمارات، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 16,14% والصناعات التحويلية بـ 8,34%، بالإضافة إلى قطاعات مختلفة تتوزع ما بين الخدمات والتجارة والطاقة والمعادن والصناعة التقليدية بنسبة قدرها 8,52%.

إن غالبية استثمارات المهاجرين تأتي بالاعتماد على التمويل الخاص دون الاقتراض من البنوك، "فحسب دراسة أُنجزتها مؤسسة الحسن الثاني حول استثمارات المهاجرين بالمغرب، فوجدت أن ما نسبته 31% فقط من العينة أخذت قرضا لأجل الاستثمار".⁽¹⁸⁾

كما أكدت الدراسة التي قامت بها مؤسسة الحسن الثاني للجدلية المغربية المقيمة بالخارج حول الاستثمار، أن النسبة الكبيرة جدا من العينة المدروسة تفضل مناطقها الأصلية للاستثمار فيها، والجدول الموالي يبين عدد المشاريع المنجزة في بعض المناطق المغربية.

الجدول رقم (10): المشاريع المنجزة في بعض المناطق المغربية.

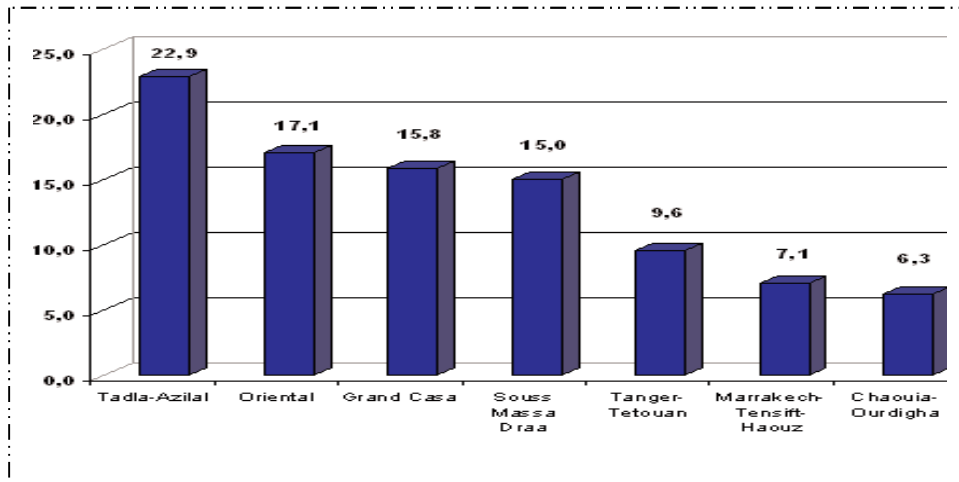
جهة الاستقصاء	عدد المشاريع المنجزة
الشاوية - وريغة	15
الدار البيضاء الكبرى	38
مراكش تانسيفت الحوز	3
الجهة الشرقية	33
الرباط سلا زمور زعير	15
سوس ماسة درعة	36
تادلة أزيلال	20
طنجة تطوان	5
المجموع	165

Source : Marocains de l'extérieur et développement , Fondation Hassan II Pour les Marocains résidant à l'Etranger Rabat – Maroc, Janvier 2005.p :91.

من خلال الجدول نلاحظ أن المناطق الأصلية التي يفضل المهاجرون المغاربة الاستثمار فيها الدار البيضاء الكبرى، والجهة الشرقية ، الجهة الشرقية خيارا لتفعيل التنمية بالمغرب ، حيث تعتبر الجهة الشرقية أول جهة في المغرب من حيث عدد المهاجرين، ولا شك أن هذا الارتباط للمهاجرين بمناطقهم الأصلية ستستفيد منه الجهة الشرقية قبل أي جهة.

وحقا هذا ما أثبتته الدراسة نفسها (دراسة مؤسسة الحسن الثاني)، حيث تحتل الجهة الشرقية المرتبة الثانية بعد تادلة أزبال في استثمارات المهاجرين، كما هو مبين في الشكل الموالي:

الشكل رقم (03): يبين استثمارات المهاجرين بحسب الجهات.



Source : Marocains de l'extérieur et développement, fondation Hassan II, 2005, op.cit, p : 91.

كما انه في البحث الذي أجرته مؤسسة الحسن الثاني عن استثمارات المهاجرين وفي العينة التي أخذت من الجهة الشرقية، سجل 11 مشروعا فلاحيا بإقليم الناظور من أصل 24 مشروعا في جميع المجالات الأخرى ومن مختلف أقاليم الجهة⁽¹⁹⁾، مما يؤكد أن القطاع الفلاحي قطاع ذو جاذبية خاصة لاستثمارات المهاجرين المغاربة.

الختامة

بعد هذا الاستعراض الموجز لمصادر تمويل المشاريع التنموية في الدول العربية والمتمثلة في عائدات الاستثمار الأجنبي والمباشر وغير المباشر، وكذا المساعدات المالية من الدول المتقدمة والدول العربية، ووجدنا أنها غير كافية لذلك يجب عليها أن تبحث عن حلول لتغطية العجز في السيولة، والبحث عن مصادر جديدة للحصول على الأموال.

وقد قدمنا من خلال هذا البحث بعض الحلول التي يمكن أن تتخذها الدول العربية كمصادر بديلة للدخل بالإضافة إلى المصادر الأجنبية المعتمدة عليها، وقد ذكرنا التحويلات المالية التي يرسلها المهاجرون العرب إلى ذويهم. كما أننا استعرضنا أمثلة عن الاستثمارات التي قام بها المهاجرون العرب في بعض الدول العربية المختارة للدراسة والمتمثلة في اليمن ولبنان والمغرب.

1. النتائج:

- إن اعتماد الدول العربية على مصادر التمويل الأجنبية كاستثمارات الأجنبية والمساعدات الإنمائية قد يؤدي إلى تعطل سير عملية التنمية في هذه الدول.
- من الضروري أن تبحث الدول العربية على مصادر بديلة للسيولة بالإضافة إلى مصادر التمويل الأجنبية المعتمدة نظرا للمخاطر التي قد تتكبدها من جراء الاعتماد عليها كمصدر وحيد للتمويل.
- إن تشجيع المهاجرين العرب على انجاز بعض المشاريع التنموية وهذا ما سيسهم في زيادة تدفقات أموالهم إلى الدول الأصل.

2. التوصيات:

- ✓ من خلال الدراسة يمكن أن نقدم التوصيات التالية:
- ✓ يجب على الدول العربية البحث عن البدائل لتمويل المشاريع التنموية.
- ✓ ضرورة اهتمام الدول العربية بالمهاجرين من خلال تقديم مشاريع استثمارية تحقق لهم عوائد توازي العوائد الممكن الحصول عليها في الدول المستقبلية.

✓ تحسيس المهاجرين بالاستثمار في مختلف القطاعات وخاصة تلك التي تعتبر فاعلة من أجل التنمية المستدامة.

✓ يجب على هذه الدول العربية العمل على توفير المناخ المناسب لقيام المهاجرين بدورهم الاقتصادي في وطنهم الأم وتفعيل دورهم من خلال الاهتمام بهم وتقديم التحفيزات المشجعة لاستقطاب استثماراتهم وفتح الحوار بينهم وبين المسؤولين في دولهم الأصل والسماع لانشغالاتهم ودراسة أفكارهم ومقترحاتهم.

المراجع

- 1- تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، التجارة والاستثمار والتنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، البنك الدولي، دار الساقى، لبنان، 2004، ص 342.
- 2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل العاشر، تحويلات العاملين في الخارج والتنمية الاقتصادية في الدول العربية، 2006، ص 175.
- 3- البنك الدولي، كتاب حقائق عن الهجرة والتحويلات الكتاب الثاني، 2011.
- 4- مأمون صيدم، تقرير حول تحويلات العاملين الأردنيين في الخارج، غرفة تجارة عمان - إدارة الدراسات والتدريب، وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية، نيسان 2007، ص 3.
- 5- منظمة العمل العربية، التقرير العربي الأول لمنظمة العمل العربية حول التشغيل والبطالة في الدول العربية: نحو سياسات فاعلة، 2008.
- 6- صندوق النقد العربي، المؤسسات المالية العربية وتمويل التنمية والاستثمار في الوطن العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2005، ص 56-57.
- 7- صندوق النقد العربي، المؤسسات المالية العربية وتمويل التنمية والاستثمار في الوطن العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2005، ص 56-57.
- 8- عيسى محمد الغزالي، الاستثمار الأجنبي المباشر - تعاريف وقضايا - السنة الثالثة، 2004، ص 3.
- 9- خالد حسين، دور الاستثمار العربي البيني والاستثمارات الأجنبية المباشرة في زيادة فرص العمل، المنتدى العربي للتنمية والتشغيل (الدوحة)، 15-16 نوفمبر / تشرين الثاني 2008). الأمم المتحدة بيروت - لبنان.
- 10- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الاستثمارات في الدول العربية، تاريخ الاطلاع: 31-12-2012، مقال على الموقع:

<http://www.arabs.com/threads/4638->

11- Dilip Ratha, Sanket Mohapatra , Elina Scheja, Impact of Migration on Economic and Social Development A Review of Evidence and Emerging Issues, The World Bank Development Prospects Group Migration and Remittances Unit & Poverty Reduction and Economic Management Network, February 2011.p3.

12- Dilip Ratha, Sanket Mohapatra , opcit,p3.

13- البنك الدولي، كتاب حقائق عن الهجرة والتحويلات، مرجع سبق ذكره.

14- جون لوي فيل، يوروميد للهجرة 2، الهجرة النسائية بين دول البحر

المتوسط والاتحاد الأوروبي، 2011، ص 257.

15- نجيب عبد الحق الصلوي، مساهمة المغتربين في التنمية، عدن، على الموقع:

http://www.moia.gov.ye/detail.asp?sub_ID=154&SEC_NO=26&DATE=16/08/2010

تاريخ الاطلاع: 2013-01-12.

16- بطرس لبكي، الهجرة كحد للاقتصاد اللبناني: الجذور التاريخية، الوضع الراهن، أفاق المستقبل، مجلة الدفاع الوطني.

17-Monographie de la région Orientale : chambre de commerce d'industrie et de services d'Oujda 2007.

18- « Marocains de l'extérieur et développement », Fondation Hassan II Pour les Marocains résidant à l'Etranger Rabat – Maroc, Janvier 2005 ; p 109

19- L'enquête réalisée par le Fondation Hassan II pour les marocains résidents à l'étranger (2005).